مجلة بنها للعلوم الإنسانية
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤), (٧٣١-٧٥٥)
الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (٢٥٣٧-٠١٨٩)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم التجارية والاقتصادية)

ريادة الأعمال ودورها في التوظف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: "دراسة تحليلية"

فوزي فتحي عبدالحليم محمد النبراوي[١] - محمد سعيد بسيوني[٢] - محمد إبراهيم عواد[٢]
[١]مُعيد الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية (سابقًا)
[٢]قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تحليل إمكانية الاعتماد على ريادة الأعمال كآلية لزيادة معدلات التوظف وجذب الاستثمار الأجنبي في مصر، من خلال استعراض مفاهيم ريادة الأعمال، والمتطلبات، والتحديات. وتحليل واقع ريادة الأعمال في مصر. وأيضاً تحليل دور ريادة الأعمال في التوظف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وباستخدام المنهج الاستقرائي والوصفي، توصلت الدراسة إلى أن النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر يتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة، وعلى الرغم من ذلك، تتزايد معدلات إنشاء المشروعات الريادية كل عام، ويرجع هذا إلى الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع المصري ووجود أكبر عدد من السكان في مصر في نطاق المنطقة العربية.

لذا فإنه من الضروري تحديد ماهية ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة وأهميتها للمجتمع في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال نشر الأفكار والمبادرات والتوعية بها وبفوائدها. والعمل على تعزيز الابتكار والابداع بالمشروعات الريادية على المستوى المحلي وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير الدعم لرواد الأعمال لتطوير ابتكاراتهم وابداعاتهم. بالإضافة إلى العمل على دمج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية في كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي. وزيادة الدعم الحكومي للمشروعات الناشئة والريادية وتوفير منظومة داعمة لهذه المشروعات.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الشركات الناشئة، التوظف، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Entrepreneurship and its role in employment and attracting foreign direct investment in Egypt “An analytical study”

Fawzi Fathi Abdel Halim Muhammad Al Nabrawi[1] - Muhammad Saeed Bassiouni[2] - Muhammad Ibrahim Awad[2]
[1]Lecturer of Economics at the Higher Institute of Administrative Sciences (formerly)
[2]Department of Economics - Faculty of Commerce - Benha University

Abstract:

This research aims to analyze the potential of relying on entrepreneurship to increase employment rates and attract foreign investment in Egypt. It explores the concepts of entrepreneurship, its requirements, and challenges, while also analyzing the current state of entrepreneurship in Egypt. Moreover, the study examines the role of entrepreneurship in employment generation and attracting foreign direct investment. Using both inductive and descriptive methodologies, the study concludes that the entrepreneurial ecosystem in Egypt is operating at an acceptable efficiency level. Despite this, the number of entrepreneurial enterprises continues to rise each year, attributed to the consumer-driven nature of Egyptian society and Egypt's position as the most populous country in the Arab region.

So, it is necessary to clearly define entrepreneurship and startups, and their importance in fostering economic growth, job creation, and attracting foreign direct investment. It also emphasizes promoting an entrepreneurial culture by disseminating ideas, initiatives, and awareness of its benefits. Furthermore, the study calls for enhancing innovation and creativity in entrepreneurial enterprises at the local level, protecting intellectual property rights, and providing support for entrepreneurs to develop their innovations. Additionally, the study advocates for integrating entrepreneurship into the educational curricula at all levels, from kindergarten to university. Increasing governmental support for startups and entrepreneurial enterprises and creating a supportive ecosystem for these enterprises are also recommended.

Keywords: Entrepreneurship, startups, employment, foreign direct investment.

١- خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الموضوع

تتعدد تعاريف ريادة الأعمال (Entrepreneurship)، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها " أي مسعى يبذله فرد أو فريق من الأفراد أو أعمال قائمة لإنشاء أعمال جديدة أو مشروع جديد، من قبيل التوظيف الذاتي، أو مؤسسة أعمال جديدة، أو توسيع أعمال قائمة (حطاب، ٢٠١٢، ص٣). أو أنها الجهود الرامية إلى خلق بيئات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وثقافية جديدة من خلال الإجراءات التي يتخذها فرد أو مجموعة من الأفراد (Rindova et al, 2009, P.477).

وتعتبر ريادة الأعمال من أبرز محركات النمو الاقتصادي في اقتصادات العديد من دول العالم، فعند تعرض الاقتصاد للكساد أو الركود وتكون البطالة مرتفعة، يمكن أن تساعد ريادة الأعمال الديناميكية في تحويل الاقتصاد. ومن خلال استحداث منتجات جديدة أو زيادة المنافسة يمكن للشركات الجديدة أن تعزز الطلب، مما قد يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة إذا تم تشجيع أصحاب المشروعات باستمرار في الأوقات الاقتصادية السيئة وكذلك الجيدة، ثم حماية جميع الشركات ودفعهم للعمل باستمرار للتطوير (Kritikos, 2014, Pp. 1-2). بالإضافة إلى مساهمة منشآت الأعمال الكبرى[١]- من خلال تبنيها لأهداف المسؤولية الاجتماعية - في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة فرص عمل لأفراد المجتمع، وزيادة العوائد على رؤوس الأموال المستثمرة، وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. (الدغيشم ومحمد، ٢٠١٤، ص٣٨)

ويوضح نموذج «المرصد العالمي لريادة الأعمال» في الشكل (١) الشروط الوطنية ذات الصلة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية وعلى النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إنه يبيّن الظروف التي تسهل الابتكار وريادة الأعمال في المجتمع . ويميّز النموذج بين تأثير ثلاث مجموعات من شروط إطار العمل، ألا وهي المتطلبات الأساسية، ومعززات الفعالية، وعوامل الابتكار وريادة الأعمال؛ ولكن تركيز أي من هذه العوامل يحدده مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة .وتشمل المتطلبات الأساسية: توفر المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي للدولة، والصحة والتعليم الأساسي، وهي الشروط الرئيسة اللازمة لدعم بيئة أعمال فعالة .وبعد

[١] تزداد أهمية منشآت الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عندما تتبنى استراتيجيات واضحة ومحددة موجهة نحو دعم ريادة الأعمال باعتبارها من أسرع وأهم الوسائل المساهمة بشكل فاعل في تحقيق ذلك. **(الدغيشم ومحمد، ٢٠١٤)**

توفر هذه العوامل نسبياً، ومضي الاقتصاد قدماً، ينتقل التركيز إلى معززات الفعالية .وتشمل هذه العوامل، التعليم العالي والتدريب، وفعالية سوق العمل والسلع، وتطور السوق المالية، والجاهزية التقنية، وحجم السوق، وتساهم هذه العوامل في تحسن مستوى الفعالية في أسواق الاقتصاد، مما يُمكّن ويسهل بالتالي فعالية ريادة الأعمال. وتمثل المجموعة الثالثة من العوامل السمات التي ينتظر أن يكون تأثيرها كبيرا على الابتكار والنشاط الريادي؛ وهي ما تسمى بشروط إطار ريادة الأعمال، التي تعدّ المحددات الرئيسة للبيئة الريادية في دولة ما. ولا يغفل الشكل أيضاً عن رواد الأعمال من الموظفين، الذين يطورون ويقودون أنشطة أعمال لصالح شركاتهم وأصحاب عملهم لا سيما في الأعمال القائمة (حطاب، ٢٠١٢، ص ص ٣-٤).

وتظهر الأدبيات التي تناولت العلاقة بين ريادة الأعمال والتوظف أهمية هذه الأعمال في الحد من البطالة،

الشكل رقم (١): النموذج المفاهيمي «للمرصد العالمي لريادة الأعمال»

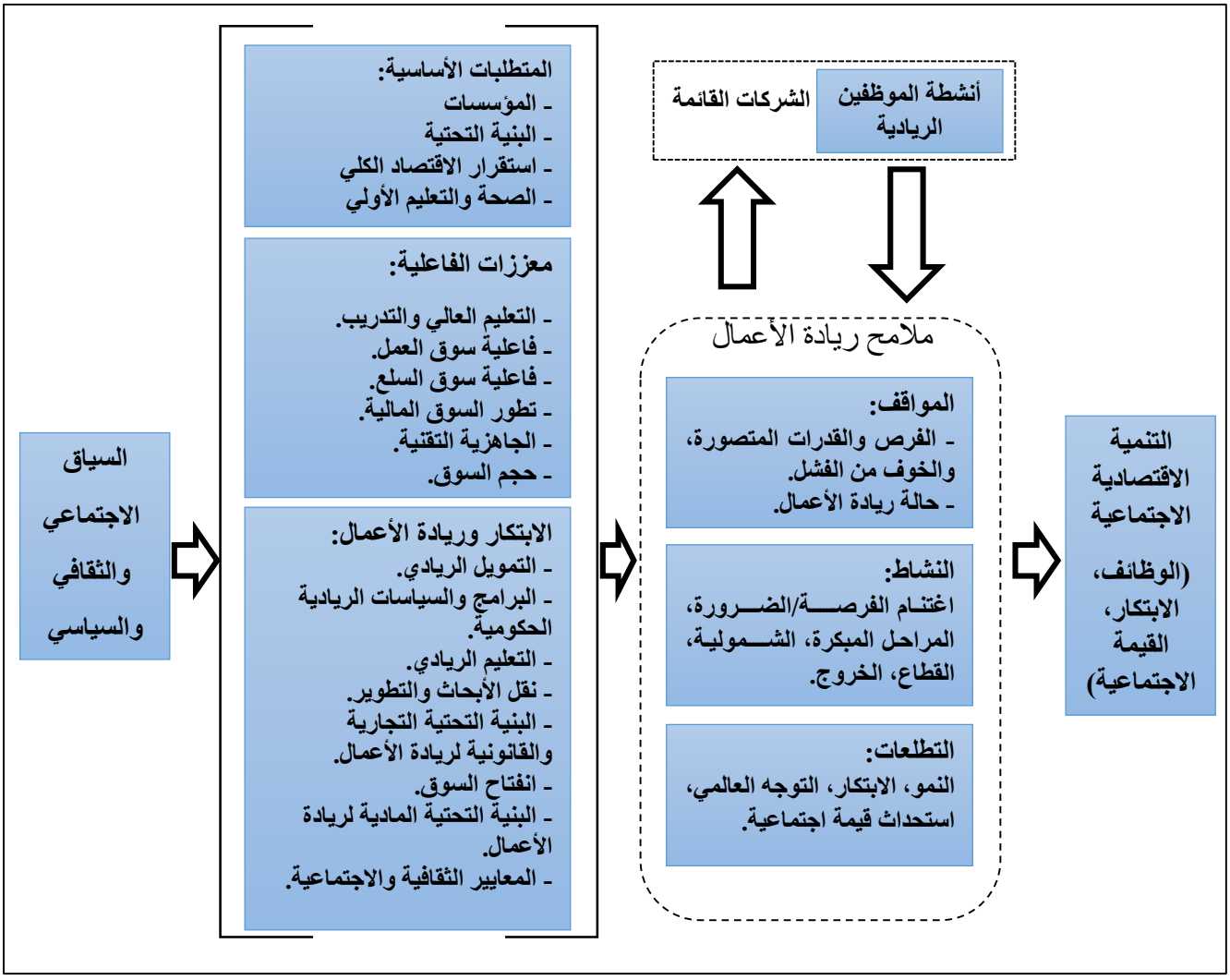

المصدر :حطاب. هلا، المرصد العالمي لريادة الأعمال "تقرير ريادة الأعمال في مصر ٢٠١٢ ، ص:٤

فقد هدفت دراسة (Deli.F, 2011) إلى التعرف على الفرص المتاحة لريادة الأعمال وأهميتها في الحد من

معدلات البطالة من خلال التوظيف الذاتي والشركات الصغيرة، واستخدمت الدراسة الأسلوب القياسي، وتوصلت إلى أن معدلات البطالة تؤثر على عملية التوظيف الذاتي فكلما زادت معدلات البطالة زادت معدلات التوظيف الذاتي لسعي العاطلين عن العمل لتأسيس عمل خاص بهم، بالإضافة إلى أن العاملين من أصحاب المهارات الأقل هم أكثر رغبة في التوظيف الذاتي والعمل الخاص بينما العاملين من أصحاب المهارات المرتفعة أقل رغبة في ذلك.

بينما هدفت دراسة (Kritikos, 2014) إلى دراسة أثر ريادة الأعمال على خلق الوظائف والنمو الاقتصادي. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت لعدة نتائج مفادها أن ريادة الأعمال تعتبر حاسمة للاقتصاد الديناميكي، وأن رواد الأعمال لا يخلقون فرص العمل فقط لأنفسهم ولكن للآخرين كذلك. وقد تؤثر الأنشطة الريادية على الأداء الاقتصادي لبلد ما من خلال جلب منتجات وأساليب وعمليات إنتاج جديدة إلى السوق وزيادة الإنتاجية والمنافسة على نطاق أوسع. وأيضاً هدفت دراسة (المومني، ٢٠١٧) إلى توضيح كيف يمكن لريادة الأعمال أن تكون محرّكا لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت إلى نتيجة مفادها أنه في الوقت الذي تبنّت فيه المنطقة خطاباً يشيد بفوائد ريادة الأعمال، لا تزال المصالح السياسية والاقتصادية المترسّخة تعوق هذه الجهود. وبالتالي، يتعين على المنطقة خلق النظام البيئي الضروري لازدهار ريادة الأعمال. ويعني ذلك خلق بيئة متكاملة من السياسات العامة التي تشجّع الشركات الناشئة وتمكّن المشاريع الريادية من الاستمرار والنجاح.

٢ـ أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث الحالي على **المستوى النظري** في حيوية الموضوع الذي يتناوله وهو ريادة الأعمال، وذلك لندرة الدراسات العربية في هذا الموضوع وخاصة الدراسات التي تحلل واقع ريادة الأعمال في مصر. حيث تُعد ريادة الأعمال من أبرز محركات النمو الاقتصادي في العديد من اقتصادات دول العالم. وأيضاً تزايد أهمية الدور التنموي لريادة الأعمال، خاصة للدول النامية.

وتتضح أهمية البحث على **المستوى التطبيقي** في تحليل الآثار المرتقبة لريادة الأعمال والتي تتمثل في العمل على تخفيض معدلات البطالة بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣ـ مشكلة الدراسة: الأسئلة الرئيسة – الأهداف ـ الفرضيات

أصبحت الحاجة الاقتصادية الملحة لخلق فرص عمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية واضحة بعد ثورة يناير ٢٠١١، فقد باتت معدلات البطالة المرتفعة تمثل ضغطاً هائلاً على الحكومة المصرية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية المستمرة في مصر والضغوط المالية المتنامية.

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية (Grossman & Helpman, 1990) (Aghion (Schumpeter, 1934) (Toma.SG & others, 2014) (Wennekers.S. & Thurik.R,1999) & Howitt, 1992) (Lundin.J, 2015) على أهمية ريادة الأعمال حيث أنها تلعب دورا رئيساً في التنمية الاقتصادية، وخلق الوظائف في معظم اقتصادات العالم. ومع ذلك يشير تقرير ريادة الأعمال العالمي **(GEI, 2019)** إلى تخلف مصر في هذا المجال. فقد جاءت مصر في مرتبة متأخرة من التقرير حيث احتلت المركز الـ ٨١ بين البلدان

الـ ١٣٧ المشاركة في التقرير، والمركز الـ ١٢ بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) المشاركين بالتقرير والبالغ عددهم ١٥ دولة.

وقد كشف عدد من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة عن بعض التحديات التي تواجه نمو قطاع ريادة الأعمال في مصر، وفي مقدمتها ضعف خدمات الإنترنت، والبنية التحتية، والتشريعات، وضعف التمويل، إضافة إلى استثمار المخاطر (شركة شبكة ريادة الأعمال المصرية). ويرى تقرير (GEI, 2017) أن العمل على تحسين ظروف ريادة الأعمال في مصر بنسبة ١٠% فقط يمكن أن يضيف للاقتصاد ١٩٠ مليار دولار.

وعليه، تسعى الدراسة للإجابة على **السؤال الرئيس** التالي: **"هل يُمكن لريادة الأعمال أن تعمل على رفع معدل التوظف وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المصري؟"**

وتهدف الدراسة إلى **تحليل إمكانية الاعتماد على ريادة الأعمال كآلية لرفع معدل التوظف وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، بالإضافة إلى التعرف على ماهية ريادة الأعمال وأنواعها وخصائصها ومؤشرات قياسها.

وتسعى الدراسة إلى اختبار فرضية مفادها: أن تعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري يستند إلى حزمة متكاملة من السياسات، مما ينعكس على إمكانية الوصول إلى معدل مرتفع من التوظف وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤- منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام **المنهج الاستقرائي** في تحليل الدور التنموي لريادة الأعمال، على المستوى النظري والمستوى التطبيقي على حدٍ سواء. كما يُستخدم **المنهج الوصفي** عند تناول الوضع الراهن لريادة الأعمال والمؤشرات التنموية للدولة المصرية، وتحديد متطلبات وتحديات ريادة الأعمال.

(١) الإطار النظري لريادة الأعمال:

١/١ مفهوم ريادة الأعمال

ظهر مفهوم ريادة الأعمال في كتابات الاقتصادي الفرنسي (Cantillon) الذي عرّف ريادة الأعمال بأنها "التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة والاتجاه، مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج، وذلك بغرض إنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق"(الدغيشم ومحمد، ٢٠١٤، ص٤٢).

وقد تطور مفهوم ريادة الأعمال منذ ذلك الوقت، ويُستخدم ببساطة بمعنى بداية العمل الخاص، ولكن الاقتصاديون ينظرون له بأعمق من ذلك كإبداء الرغبة في المغامرة في عمل جديد عندما تحين الفرصة للربح، وينظر له الآخرون كحالة ابتكار، والريادي هو مسوق لابتكاره (مهدي، ٢٠١٤، ص١٠٩). وفي القرن العشرين ركز الاقتصادي (Joseph Schumpeter 1880 – 1950) على بحث مدى إمكانية الريادي في الابتكار والتغيير وقد سمى (Schumpeter) ذلك بالتدمير الخلاق. بينما (Drucker, 1985) قد طور الفكرة ووصف الريادي بأنه الشخص الذي يبحث عن التغيير ويستجيب له ويستغله كفرصة.

ولقد تباينت وجهات نظر الكُتاب والباحثين في تحديد مفهوم واضح لريادة الأعمال حيث عرفها (Drucker, ١٩٨٥, p.6) "بأنها عمل ينطوي على الابتكار ومنح الموارد الموجودة قدرات جديدة". ويعرفها (Stevenson, 1985, p.5) "بأنها العملية التي يستطيع الأفراد من خلالها متابعة واستغلال الفرص بغض النظر عن الموارد التي يسيطرون عليها حالياً". بينما يقول (Gartner, 1988, p.3) أن "ريادة الأعمال هي عملية إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود". أما (Timmons, ١٩٩٧, p.6) فقد ذكر أن "ريادة الأعمال هي طريقة التفكير، والمنطق، واستغلال الفرصة وتحوي نهجاً شاملاً، وقيادة متزنة".

ويذهب (Shane and Venkataraman, 2000, p.218) إلى أن الريادة عملية يتم من خلالها اكتشاف وتقييم واستغلال فرص لتوليد بضائع وخدمات تنتج في المستقبل. وهناك من يرى أن مفهوم الريادة يتكون من ثلاثة أبعاد وهي: الابتكار ويمثل الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات، والتي تأخذ صيغا من التقنيات الحديثة، والمخاطرة وهي مخاطرة عادة ما تُحتسب وتدار، وتتضمن الرغبة لتوفير موارد أساسية لاستثمار فرصة مع تحمل المسؤولية عن الفشل وتكلفتها، والاستباقية وتتصل بالتنفيذ مع العمل في أن تكون الريادة مثمرة (Morris et. Al., 2001, pp.3-4) .

كما عُرفت الريادة بأنها عملية لإيجاد شيء مختلف وذو قيمة من خلال إنفاق الوقت والجهد وتحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية، وبالمقابل تلقي المكافأة والعوائد المالية والرضا الشخصي نتيجة ذلك (Hisrich and Peters, 2002, p.7). بينما يعرف (Jay Weerawardena,2003, p.410) الريادة بأنها المفتاح لكسب المزايا التنافسية وتحقيق التفوق على المنافسين. وقد عُرفت الريادة بكونها عبارة عن تكوين وبناء نشاط اقتصادي جديد (Davidsson, 2004, p.89). ويؤكد (Griffin,2005,p.122) على أنها عملية تخطيط لمشروع أعمال، وتنظيمها، وتشغيلها، وافتراض المخاطرة فيها. وهناك من يرى بأن الريادة هي عملية اكتشاف الفرص وتطويرها بهدف خلق قيمة لمنظمة قائمة أو لمنظمة جديدة (Fisscher et. al., 2005, p.107).

وعُرفت الريادة بأنها عملية "إعادة البناء الخلاق"، يتم من خلالها إيجاد منتجات أو أساليب لإنهاء المنتجات الحالية واستبدالها بمنتجات جديدة. وهكذا فالريادة تعني اكتشاف واستغلال فرص مربحة، والنشاط الريادي هو آلية مهمة لإحداث التغيير، وكذلك لمساعدة المنظمات على التكيف مع حدوث تغيير من قبل الأخرين (Dess et. al., 2007, p.276).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الريادة هي ذلك المصطلح الذي يهتم بشكل كبير بمفهوم الإبداع وإيجاد منتجات جديدة لم تكن موجودة سابقاً وتحسين منتجات موجودة (Bateman and Snell, 2007, p.224)، بينما عدت (Anna,2008, p.6) الريادة بأنها مجموعة النشاطات التي يمارسها رواد الأعمال بغية التوصل إلى طرق جديدة تسهم في توليد أفكار جديدة تنعكس على تقديم منتجات جديدة تقود إلى بناء نشاط اقتصادي جديد. ويمكن تعريفها أيضاً بأنها الجهود الرامية إلى خلق بيئات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وثقافية جديدة من خلال الإجراءات التي يتخذها فرد أو مجموعة من الأفراد (Rindova et al, 2009,p. 477). أو أنها أي مسعى يبذله فرد أو فريق من الأفراد لإنشاء أعمال جديدة أو مشروع جديد، أو توسيع أعمال قائمة (حطاب، ٢٠١٢، ص٣).

ومن المفاهيم السابقة يمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها "عملية إبداعية لخلق منتجات جديدة أو تحسين منتجات قائمة تتسم بالمخاطرة بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح "

إن الترجمة العربية لمصطلح (Entrepreneur) "وهو الذي يقوم بريادة الأعمال" قد تغيرت ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، حيث أطلق عليه مصطلح (منظم) لكون علماء الاقتصاد الأوائل ركزوا على مهارة الريادي في "التنظيم" وفي "إقامة عمل"، ثم مصطلح (مقاول) والسبب هو أن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى نشاط ريادي. ومن ثم تحولت في التسعينات إلى مصطلح (ريادة) فقد أدرك العلماء أن "الاستعدادات الريادية" غير محصورة بالمقاولين، بل إن الكثير من الشباب والشابات أقاموا منظمات لتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف النقالة وخدمات الإنترنت أو متاجر الملابس والأغذية وغيرها، وهي منظمات صغيرة حولوها خلال مدة قصيرة إلى منظمات كبيرة وأحيانا عملاقة، ولذلك تم تغيير الترجمة العربية مرة أخرى إلى "الريادة" (برنوطي، ٢٠٠٨، ص٢٢).

أما مفهوم الريادي (Entrepreneur) فهناك من يؤكد أن الرياديين ليسوا فقط هم الأفراد، بل المجموعات الصغيرة والمنظمات المتوسطة الحجم، والمنظمات التجارية الكبرى، والولاية، وأيضا الدولة، كل هؤلاء يمكن أن يكونوا رياديين (Bahaee and Prasad, 1992,p.48). وعُرف الريادي بأنه ذلك الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها، بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك (Don and Donald, 2001,p.4)، في حين وصف الشخص الريادي بأنه الإنسان الذي يتمتع بالطاقة والحيوية العالية، والقبول بالمهام الصعبة وممارسة المخاطرة المحسوبة إلى درجة كبيرة (Shane et al, 2003, p.163).

ويتضح من ذلك أن الرياديين هم أفراد، يتمتعون بالقدرة على المخاطرة، ويعملون بشكل مستقل، أو كجزء من المنظمة، ويقومون بإنشاء أو تطوير أو ابتكار مشروع جديد والمجازفة في الدخول إلى السوق. ويمكن أن يكون الرياديون أفراداً مستقلين أو يخدمون في المنظمة في أي مستوى، سواء كان المستوى الأول وهو مستوى الموظفين العاملين أو مستوى الإدارة الوسطى أو الإدارة العليا.

وعليه، يمكن تعريف رائد الأعمال بأنه: " ذلك الشخص الذي يتمتع بالقدرة على ممارسة أعمال تتسم بقدر عالي من المخاطرة، وذلك بهدف تحقيق أرباح عالية في الأجل القصير أو الأجل الطويل"

٢/١ أهمية ريادة الأعمال

لقد زاد الاهتمام بمجال ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة، ومع تسارع معدلات التغير في بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المنظمات ازدادت أهمية هذا الموضوع بوصفه أحد الخيارات التي تلجأ إليها المنظمة للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير. ومن ثم اضحى ينظر لأي مشروع ريادي ناشئ على أنه وسيلة فعالة لإيجاد طلب وأسواق جديدة وتشغيل عدد من الأيدي العاملة، ومجال لممارسة الإبداع والابتكار وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتحقيق الرضا والدخل الشخصي (Storey, 2008, p.3).

وبالإضافة إلى ذلك يعمل رواد الأعمال على تحسين الاقتصادات وحياة الأفراد من خلال خلق فرص عمل، وتطوير حلول جديدة للمشاكل، وإيجاد التكنولوجيا التي تعمل على تحسين الكفاءة، وتبادل الأفكار على مستوى العالم. وتساعد العديد من الشروط الخاصة بدعم رواد الأعمال على تعزيز الاقتصاد ككل، بالإضافة إلى توفير المزيد من المكاسب كما هو موضح بالشكل التالي:

وأيضاً يرى (Griffin, 2005, p.132) أن ريادة الأعمال الصغيرة ذات أهمية في الاقتصادات الناشئة،

الشكل رقم (٢): أهمية رواد الأعمال للعالم والحكومات والأفراد

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (GEI, 2018, P.3)

والتي يمكن قياسها من خلال الأثر الذي تتركه في مجالات رئيسية في النظام الاقتصادي، مثل: توليد الوظائف، والإبداع. وتعتبر ريادة الأعمال أمرا في غاية الأهمية في المجتمعات عامة لعدة أسباب (Shane and Venkatraman, 2000, p.219):

١. تولد ريادة الأعمال الإبداع والتغيير، وبخاصة التغيير التقني، وبالتالي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي.
٢. تعد الريادية لمنظمات الأعمال سمة هامة كاستراتيجية للنمو والميزة التنافسية.
٣. ريادة الأعمال ذات أثر إيجابي على الاقتصاد وعلى المجتمع، وأول من عبر عنها هو العالم الأسترالي (Joseph Schumpeter, 1934) في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" (Barringer and Ireland, 2008, p.18).

٣/١ أنواع ريادة الأعمال

تشتمل ريادة الأعمال على الأنواع التالية:

١. ريادة الأعمال الرسمية وغير الرسمية

تشمل ريادة الأعمال الرسمية المؤسسات الصغيرة العاملة المسجلة رسميا والتي تدفع الضرائب وتمتلك رخصا لمزاولة المهن من قبل الهيئات الحكومية المختصة، حيث أن تصنيف ريادة الأعمال إلى رسمية وغير رسمية لا يرتبط بطبيعة النشاط، بل يرتبط بطبيعة وجوده داخل القطاع الرسمي (الخاضع للضرائب) أو القطاع غير الرسمي (غير الخاضع للضرائب). حيث توصف الشركات بأنها رسمية لأنها تعمل في إطار الاقتصاد الرسمي المحدد، وهذا لا يتطلب دليل على شرعية النشاط التجاري القائم. أما المشروعات التي تعمل في الخفاء أو في المناطق العشوائية فتصنف على أنها غير رسمية (وهيب وإبراهيم، ٢٠١٠، ص ص ١٠ - ١١).

٢. ريادة الأعمال الداخلية والخارجية

الريادة الداخلية: حدد (G. Pinchot, 1983) الـ (Intrapreneur) بكونه الريادي داخل منظمة قائمة بالفعل. وتمثل الريادة داخل المنظمة القائمة وتتعامل مع الموارد الداخلية التي تمتلكها (Christensen, 2004, p.304)، وتشكل الريادة الداخلية (التغيير الداخلي) أحد مقاييس الأداء الريادي إلى جانب مؤشرات العائد والتحكم والاستمرارية. (Llussa et al., 2009, p.8) (Sethi, 2005, p.6).

الريادة الخارجية: وتمثل الابتكار خارج حدود المنظمة ضمن شبكات خارجية كالمخاطرات المشتركة، والمقاولات الثانوية، والتحالفات الاستراتيجية (Christensen,2004, p.304).

٣. ريادة الشركة والريادة الإلكترونية

يعرف (Ferreira, 2002, p.2) ريادة الشركة "بأنها عملية إيجاد أعمال جديدة ضمن المنظمات القائمة تهدف إلى تحسين الربحية التنظيمية وتعزيز الوضع التنافسي أو إعادة التجديد الاستراتيجي للأعمال القائمة. بينما يتضمن مفهوم الريادة الإلكترونية إيجاد أنشطة أو أعمال خاصة على شبكة المعلومات العالمية (انترنت) في موقع ما يخصص للبيع المباشر أو تقديم خدمة مباشرة، ومن أمثلة تلك الشركات (Google,Yahoo) (Eduardo, 2006, p.7).

٤. ريادة الأعمال القانونية وغير القانونية

ويعتمد هذا التصنيف على مدى شرعية النشاط التجاري، أي مدى خضوعه للأطر القانونية والتنظيمية للدولة، فعلى سبيل المثال يعد التعدين في المناطق المحظورة من ضمن أنشطة ريادة الأعمال غير القانونية (المري، ٢٠١٣، ص ٢٤).

٥. ريادة الضرورة وريادة الفرصة

تعتمد التفرقة بين ريادة الضرورة وريادة الفرصة على الدافع من وراء النشاط. فريادة الضرورة تتمثل في الذين لا يجدون فرص عمل في السوق، ولذلك يمارسون أعمالاً تجارية لكسب قوتهم، فهي عبارة عن توظيف ذاتي .أما ريادة الفرصة فهم الرياديون الذين يرون فرصة كسب سانحة مناسبة، وينخرطون في الأعمال الريادية لاغتنام فرص الربح .ولذلك يشكل رواد الضرورة جزءاً كبيراً من رواد الأعمال في الدول النامية حيث ينشئون مشروعات تجارية لكسب قوتهم، فليس هناك خيار آخر أمامهم، وهذا ما يفسر ارتباط ارتفاع معدلات ريادة الضرورة في الدول النامية بحجم القطاع غير الرسمي، حيث يتجه رواد الضرورة إلى ممارسة أنشطة صغيرة غير رسمية ولا تحتاج إلا لمهارات محدودة .وتعد ريادة الفرصة هي الأكثر إسهاماً في النمو الاقتصادي (وهيب وإبراهيم، ٢٠١٠، ص ١٢ - ١٣).

ويتضح مما سبق أن ريادة الضرورة تميل إلى التوظيف الذاتي أكثر من كونها ريادة أعمال، لأن العمل الريادي هنا في ظل وجود البطالة وعدم توافر فرص العمل مفروض على الفرد، وقد يفتقد صاحب العمل للروح الريادية، مما يجعل عمله تقليدي خالي من الإبداع والابتكار، ومن ثمَّ يتعرض للفشل والإخفاق ويُحسب على الأعمال الريادية، وبالتالي لا تعد ريادة الضرورة ريادة بالمعنى المُتعارف عليه، بعكس ريادة الفرصة التي تتضمن قيام رائد الأعمال بكفاءة واقتدار في تحقيق مكاسب ويسخر كل إمكاناته ومهاراته في مضاعفة هذه المكاسب وتحقيق نمو حقيقي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويعبر عن الريادة بشكل واقعي.

٤/١ خصائص ريادة الأعمال

تتفق معظم الدراسات على أن خصائص ريادة الأعمال تتمثل فيما يلي:

١. المخاطرة

تتسم ريادة الأعمال بالقدرة على قياس المخاطرة بعقلانية، وهي لا تجازف كثيرا لكن الرياديون يفهمون المخاطرة من خلال الإبداع التكنولوجي، كما أن البنية الاقتصادية تتسم بعدم التأكد وتتطلب العقلانية (Miles and Darroch,2006, p.495).

وذُكر أيضا أن المخاطرة هي الاحتمالية في عملية الحصول على المكافأة، أو تحقيق عوائد في حالة نجاح خطة عمل المشروع. وتشير إلى تفضيل المنظمات استغلال الفرص الجديدة حتى لو لم تكن تعلم إذا ما كان المشروع الجديد سيكون ناجحا، وأن تعمل بجرأة من غير أن تعرف النتائج. ولكي تنجح المنظمات رياديا فهي عادة تمتلك المخاطرة والبدائل الخطيرة حتى لو كان ذلك يعني ترك الأساليب أو المنتجات التي كانت تعمل عليها سابقا. وللحصول على عائدات مالية عالية فإن المنظمات تخاطر أحيانا باقتراض مبالغ كبيرة، وتوفير كميات كبيرة من الموارد وتقديم منتجات جديدة إلى الأسواق الجديدة والاستثمار في التكنولوجيا غير التقليدية (Robert and Meier, 2001, p.3).

٢. الاستباقية أو المبادرة

وتتمثل بالمبادرة في الأفعال ثم انتظار استجابة المنافسين (Covin and Slevin, 1991, p.7) وتكون المنظمات قادرة على تعزيز إجراءات الاستباقية إذا كانت لديها ثقافة تنظيمية تحفز المديرين على التصرفات الريادية. ونتيجة لذلك، فهي قادرة على إنشاء وحدات جديدة للأعمال تكون مربحة وبسرعة أكبر من غيرها من المنظمات، وهذا يتيح لها الاستفادة من تنوع الفرص المربحة (Hisrich and Peters, 2005, p.245).

ولتعزيز روح المبادرة، يجب على المنظمة أن تشجع المديرين على أخذ المخاطرة، وإعطائهم الوقت والموارد لمتابعة الأفكار الجديدة، وعدم معاقبتهم عندما تفشل الفكرة الجديدة، والتأكد من أن التدفق النقدي الحر للمنظمة لا يضيع في متابعة العديد من المشاريع الجديدة المحفوفة بالمخاطر التي لديها احتمال ضعيف لتحقيق عائد على الاستثمار (Daft, 2010, p.42)، ولقد ذكر (Bateman and Crant,2000, p.116) بأن المنظمة تكون سباقة في تقديم سلع وخدمات جديدة للأسواق، إذا كانت صاحبة الانطلاقة الأولى للأسواق في تقديم منتج جديد.

وهناك طريقتان لتحقيق الاستباقية في العمل وهما: أولا: تقديم منتجات جديدة أو خدمات تكنولوجية من قبل المنافسين وفي هذه الحالة ينبغي على المنظمة أن تؤسس ثقافة تنظيمية تحافظ على مستوى عال من الاستباقية

من خلال تقديم منتجات جديدة تجعلها في موقع تنافسي يبتعد كثيرا عن المنافسين. ثانيا: البحث المستمر عن أنواع جديدة من المنتجات أو الخدمات.

والاستباقية تكون ذات فاعلية في إيجاد المزايا التنافسية، لأنها تضع المنافسين في موقف الاضطرار إلى الاستجابة للمبادرات الناجحة للمنظمات الاستباقية والمنافع التي تحصل عليها المنظمات التي تكون أول الداخلين إلى الأسواق الجديدة، وتتمثل في إنشاء هوية لعلامة تجارية خاصة بها أو تنفيذ الأساليب الإدارية الحديثة (Dess et al, 2007, p.495).

٣. الإبداع

إن الإبداع هو عملية إيجاد بعض الأشياء الجديدة والتي تُعد مركزا للعمليات الريادية (Barringer and Ireland, 2008, p.19) وإن الإبداع هو القدرة على جمع أو مشاركة المعلومات بطرق تؤدي إلى تطوير أفكار جديدة (Daft, 2010, p.420)، كما وصف كل من (Hill and Jones, 2008, p.64) الإبداع الناجح بأنه يمكن أن يغير طبيعة المنافسة في الصناعة، ففي العقود الأخيرة كان أحد نتائج الإبداع المهمة هو تقليل التكلفة الثابتة، وبذلك فقد تناقصت حواجز الدخول إلى السوق، وهذا سمح للمنظمة والمشاريع الصغيرة والجديدة بالتنافس مع المنظمات الكبيرة الموجودة في السوق. كما أن للإبداع منافع تنعكس في العديد من الخدمات والأسواق والأعمال والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي (Ernst, 2006, p.4):

أ- إنتاج، وتغيير، وتوليد المنتجات التجارية المتطورة، وأيضا زيادة الخدمات وعمليات السوق.

ب- زيادة الإنتاجية وزيادة الربحية، وكذلك زيادة الوظائف بأجور عالية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ج- تعجيل الانتقال من النمو الاقتصادي إلى نمو عادل ومستدام من خلال تحسين المنظمات وتطوير النماذج.

٤. التنافسية

وهي عبارة عن مجموعة من جهود المنظمات التي تعمل بشكل أفضل من منافسيها في الصناعة، وهي غالبا ما تغامر ضد المنافسين، فتقلل الأسعار وتضحي بالأرباح من أجل الحصول على الحصة السوقية أو أن تنفق بشكل كبير للحصول على القدرة التصنيعية. وكطريقة لتطوير ونمو المنظمة، فإن المغامرة التنافسية قد تجعل المنظمة مجازفة جدا في زيادة النشاطات الريادية الأخرى مثل الإبداع والاستباقية، وتختلف التنافسية عن الإبداع والاستباقية في أنها تتوجه مباشرة إلى المنافسين بينما البعدين الآخرين يركزان على الفرص السوقية في محيطها التنافسي (Dess et al., 2007, p.431).

وتحسب المنظمات تكاليف الفرص وتحاول استخدام استراتيجيات بديلة للمحافظة أو البقاء في المنافسة (خليل، ٢٠١٤، ص٢٥٠). فالمنظمات التي تقرر الحصول على حصة من هذه الأسواق، تتبنى سلوكيات تنافسية شديدة من خلال عمل استراتيجيات تسويق، على سبيل المثال: المنافسة بالسعر، زيادة الترويج، أو توحيد قنوات التوزيع أو تقليد خدمات المنافسين (Bulut,2008,p.72).

٥/١ قياس ريادة الأعمال

من أهم الجهات وأقدمها في قياس وتقييم ريادة الأعمال هو "المرصد العالمي لريادة الأعمال" Global Entrepreneurship Monitor" ويعبر عنه بالاختصار (GEM)، وقد صدر أول تقرير له عن ريادة

الأعمال في عام ١٩٩٩، وهو يعتمد بشكل رئيسي على (إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة (Total early-stage Entrepreneurial Activity) (TEA).

والجهة الأخرى لقياس وتقييم ريادة الأعمال فهو "المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية" Global Entrepreneurship and Development Institute ويصدر عن المعهد تقرير سنوي عن حالة ريادة الأعمال بكل دولة وترتيبها بين الدول عالمياً وإقليمياً اعتماداً على "مؤشر ريادة الأعمال العالمي " Global Entrepreneurship Index" ويعبر عنه بالاختصار (GEI). وقد صدر أول تقرير مفصل لمؤشر ريادة الأعمال العالمي في عام ٢٠١٤.

وهناك اختلافان رئيسيان بين (GEM) و (GEI):

- أن (GEM) يجمع المشروعات الصغيرة والناشئة في معدل (TEA) لكل دولة بغض النظر عما إذا كان أصحاب هذه المشروعات يقدمون شيئاً جديداً في منتجاتهم أو خدماتهم أم لا. ولذلك فإن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة هم تجار أو أصحاب متاجر، ويؤدون نوعًا من إدارة الأعمال الصغيرة. ويشير المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى معظم الفئات السابقة من الأشخاص على أنهم رواد أعمال ضروريون. لكن (GEI) يميز بين صاحب المشروع الصغير الذي يكرر ما يفعله الآخرون ورائد الأعمال الذي يبتكر، ولذلك فإن (GEI) مهتم برائد الأعمال الذي تحركه الفرصة ويصنع النجاح الاقتصادي.
- أن (GEM) يقيس كمية ريادة الأعمال بغض النظر عن الجودة، لكن (GEI) يقيس جودة ريادة الأعمال.

(٢) واقع ريادة الأعمال وتحدياتها في مصر

وضع تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال ٢٠٢٠/٢٠١٩ مصر في المرتبة ٣٢ من بين ٥٤ دولة، والمرتبة التاسعة عربياً، مع تفوقها في بعض المكونات مثل إتاحة التمويل والبيئة التشريعية. فقد تأثرت بيئة ريادة الأعمال في مصر بالأزمة الاقتصادية العالمية. وفي عام ٢٠٢٠، احتلت مصر المرتبة الخامسة عربيًا والمرتبة ٢٦ عالميًا في مؤشر ريادة الأعمال.

كما كانت مصر الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد الصفقات التمويلية للشركات الناشئة خلال عام ٢٠٢٠. لكنها تراجعت إلى المركز الثاني بعد الإمارات في العام اللاحق. وقد شكلت الإمارات والسعودية ومصر مجتمعةً ٧٥% من إجمالي عدد الصفقات في المنطقة و٨٧% من إجمالي الاستثمارات.

وفي عام ٢٠٢٢، كانت مصر تُظهر تقدماً ملحوظاً في مجال ريادة الأعمال، حيث بذلت جهودًا كبيرة لدعم الشركات الناشئة وتطوير البنية التحتية لريادة الأعمال. ووفقًا لتقارير البنك الإفريقي للتنمية، شهدت مصر نموًا في هذا المجال، مدعومًا بإطلاق العديد من المبادرات الحكومية وتوفير الدعم المالي والتدريبي لرواد الأعمال. ومع توسع بيئة ريادة الأعمال في مصر، لا تزال تواجه تحديات كالبيروقراطية وتكاليف التشغيل المرتفعة والقيود القانونية والتمويلية.

ولكي يمكن معالجة هذه التحديات وتعزيز ريادة الأعمال في مصر، يجب وضع حزمة متكاملة من السياسات يمكن تلخيصها فيما يلي (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص ص ٣١-٣٣):

جدول رقم (١) سياسات تعزيز ريادة الأعمال

التحديات التي تواجه ريادة الأعمال	السياسات التي تعزز ريادة الأعمال

التمويل	• **المستثمرون الملائكة.** • **رأس المال المخاطر.** • **التمويل الجماعي.** • **المستثمرون المؤثرون (الإجتماعيون).** • **القروض ذات معدلات الفائدة المنخفضة.**
الثقافة التنظيمية ومهارات العمل	• **برامج دعم الأعمال.** • **التوجيه والتدريب.** • **حاضنات الأعمال.** • **الإشتراك في المسابقات.**
رأس المال البشري	• **التدريب الداخلي.** • **العقود.** • **الهجرة.**
الأسواق	**خلق الطلب من خلال:** • **الروابط مع الشركات الأكبر.** • **مسرعات الأعمال.** • **عمليات الشراء العمومي (استراتيجي) .**
المعرفة	• **إقامة الشبكات / التعاون.** • **حقوق الملكية الفكرية.**
اللوائح التنظيمية	• **إنشاء/إغلاق الشركات** • **النظام الضريبي**

يمثل التمويل أحد الاحتياجات الأساسية لتعزيز ريادة الأعمال المبتكرة. وكثيراً ما تكون القروض التقليدية التي يقدمها النظام المالي غير كافية لهذا النوع من الأعمال، ولا سيما في مرحلتها المبكرة عندما تفتقر إلى سجل حافل من الأعمال، والضمانات، ونماذج الأعمال المثبته، وتدفق نقدي إيجابي. وبدلاً من ذلك، فإن الأدوات المالية القائمة على الأسهم، مثل رأس المال الملائكي ورأس المال الاستثماري، مصممة بشكل أفضل للبيئة عالية المخاطر حول ريادة الأعمال المبتكرة. ومع ذلك، فإن عدم وجود قوى كبيرة من رواد الأعمال المبتكرين في الاقتصاد قد يحد من تقديم هذا النوع من التمويل إلى السوق؛ وبدون التمويل المتخصص، يصبح من الصعب للغاية على رواد الأعمال المبتكرين أن يظهروا ويزدهروا. وهناك فرصة للحكومات للعمل كداعم لهذه العملية، والعمل على تحفيز رأس المال الاستثماري وتعزيز ريادة الأعمال المبتكرة.

وإلى جانب التمويل المناسب، ينبغي لسياسة تعزيز ريادة الأعمال المبتكرة أن تضمن تدفقاً ديناميكياً للمشاريع الابتكارية للإستثمار فيها. لذلك، من المهم توجيه أدوات السياسات لخلق ثقافة ريادة الأعمال التي تحفز على ظهور أفكار أعمال مبتكرة جديدة، وقوى كبيرة من رواد الأعمال المبتكرين، من البلد أو من الخارج، الذين يمكنهم استثمار الوقت والطاقة والموارد في تجربة أفكارهم في السوق. ويمكن تحقيق ذلك

من خلال تنفيذ برامج محددة. وعندما تكون هناك قوى كافية من رواد الأعمال المبتكرين وثقافة ريادة الأعمال، من المهم الاستمرار في تعزيز التواصل، والفعاليات التوضيحية للجمهور، وذلك لضمان النمو بمرور الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحفاظ على بيئة أعمال صحية، مع تحقيق توازن مناسب بين الضرائب المفروضة على الشركات والحوافز المقدمة للشركات الناشئة المبتكرة التي لم تصل إلى نقطة التوازن. ويكون هذا من خلال: (١) توفير بيئة مستقرة للشركات مع مجموعة من القواعد الواضحة والشفافة لجميع الجهات الفاعلة مع الاقتصار على التغيرات الضرورية فحسب في النظام الضريبي. (٢) الحفاظ على نظام الملكية الفكرية الذي يوفر حوافز لإنتاج معارف جديدة وتطبيقها على السلع والخدمات المحسنة والجديدة. (٣) تحسين معايير الإنتاج ولوائح المنافسة وقواعد القياس لضمان وجود فرص متساوية للشركات الجديدة المبتكرة والشركات القائمة.

أخيرا، يتطلب دعم ريادة الأعمال المبتكرة إشراك الأشخاص المناسبين للمهمة الصحيحة داخل الحكومة. ويجب تصميم استراتيجية ناجحة وتطويرها مع مراعاة احتياجات رواد الأعمال المبتكرين ولغتهم وطريقة عملهم. وقد يتطلب ذلك إشراك أشخاص من خارج الحكومة للمساعدة في تصميم وتنفيذ البرامج والعمل جنباً إلى جنب مع المستفيدين النهائيين من أدوات السياسة .

(٣) دور ريادة الأعمال في التوظف

يُعتبر خلق فرص العمل أداة رئيسية لتحقيق نمو مُستدام وشامل وضروري لتوليد الثروة الوطنية والحد من الفقر، ولريادة الأعمال دوراً هاماً في توجيه وتنظيم المشاريع، والإبداع والابتكار، وتطوير المنتج وهى تُمثل مدخلات تخضع لتنظيمات البيئة المحيطة مثل السياسات الحكومية، ونظام السوق، وسلوك رائد الأعمال وقدرته على التحدي وقبول المخاطر واقتناص الفرص لينتج لنا في النهاية (المُخرجات) إنشاء مؤسسات يترتب عليها خلق فرص العمل، مما يترتب عليها توليد دخول جديدة **(Oyedele, 2018, P.58).**

وفي خلال السنوات السابقة، أبدت الحكومة المصرية مزيد من الاهتمام لريادة الأعمال وذلك لدورها الحيوي في خلق فرص العمل، وحفز الابتكار والجوانب الأخرى التي تساهم مباشرة في الرخاء الاقتصادي للدولة. وكذلك يرتبط نمو المشروعات الريادية بزيادة الإنتاجية وخلق وظائف ذات أجور أعلى.

وتعد قضية البطالة من كبرى المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية على المجتمع، خاصةً وأن أعداد المتعطلين في مصر كانت في حالة زيادة مستمرة حتى عام ٢٠١٣، فقد ارتفع معدل البطالة من ٨,٧% عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٢% عام ٢٠١٣ ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض من عام ٢٠١٤ وقد بلغ ١٣% إلى ٧,٢% في عام ٢٠٢٢ كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (٣) تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة (2008 – 2022)

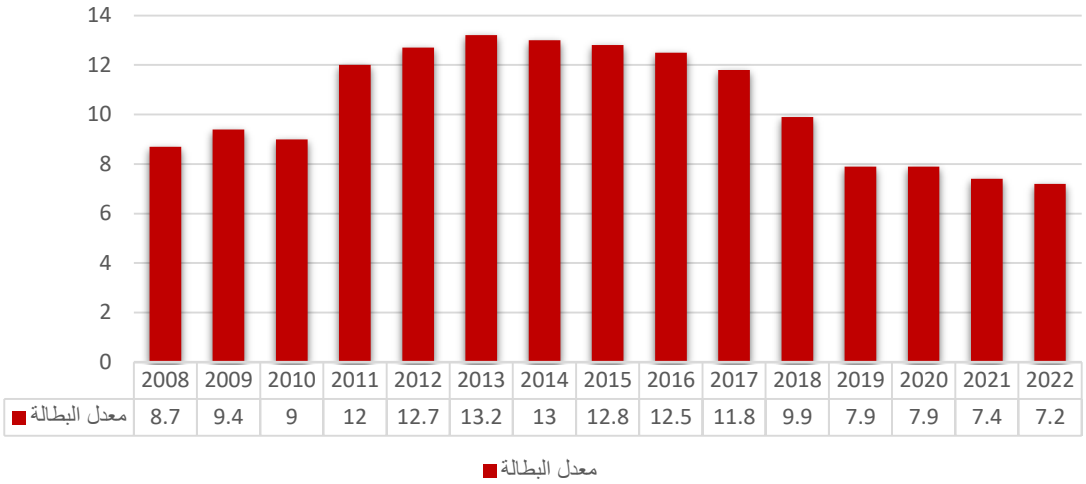

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة القوى العاملة، أعداد مختلفة

وخلال العقد المنتهي في عام ٢٠٢٠، تم إيلاء المزيد من الاهتمام نحو الشركات الناشئة وريادة الأعمال وذلك لدورها الحيوي في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وحفز الابتكار والجوانب الأخرى التي تساهم مباشرة في الرخاء الاقتصادي للدولة. واستهدفت السياسات الحكومية بتوفير بيئة مناسبة لرواد الأعمال الشباب لتجربة أفكارهم وتطويرها. وقد وجهت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي جهودها من خلال مبادرة "فكرتك شركتك" نحو توفير حزم متكاملة من الدعم للمستثمرين الصغار في جميع مراحل تأسيس مشاريعهم، بدءاً من مرحلة الفكرة مروراً بمرحلة التخطيط للموارد المالية، وصولاً إلى مراحل التأسيس وتحقيق النمو والتوسع، فضلاً عن توفير آليات الدعم التي من شأنها تعظيم فرص منافسة تلك المشروعات عالمياً.

وقد نجحت المبادرة في عامها الأول وذلك بتمويل وتأسيس أكثر من ٥٠ شركة ناشئة من خلال مسرعة الأعمال فلك وشركة مصر لريادة الأعمال وتدريب أكثر من ٣٠٠٠ متدرب مع عقد أكثر من ٨٥٠ جلسة إرشاد وتوجيه فردية مع رواد ورائدات الأعمال بمختلف محافظات مصر، وأيضاً استخدام اتوبيس فكرتك شركتك الذي يجول المحافظات لمقابلة رواد الأعمال واختيار أفضل الأفكار ودعمها، وأيضاً استحداث وتعديل عدد من القوانين التي تحسن بيئة ريادة الأعمال في مصر **(محمد، ٢٠٢٢، ص ص ١٢٤-١٢٥).**

وقد قام **(Thurik et al, 2007. P.3)** بدراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والبطالة في اليابان. وقد وجدوا أن ريادة الأعمال تقلل البطالة بشكل كبير. علاوة على ذلك، أن البلدان ذات النشاط الريادي العالي تظهر معدل بطالة منخفض، من ناحية أخرى، فإن البلدان ذات النشاط الريادي المنخفض لديها معدل بطالة مرتفع.

وبالتالي تسهم ريادة الأعمال في معالجة البطالة والتخفيف من حدتها على النحو التالي:

١. **خلق فرص عمل جديدة:** لدى رواد الأعمال القدرة على خلق فرص عمل جديدة، وهو أمر حيوي لنمو أي مجتمع. لإنهم قادرون على تحديد الفجوات في السوق والتوصل إلى حلول مبتكرة لسدها. على

سبيل المثال، يقوم الشخص الذي يبدأ مطعماً جديداً بإنشاء وظائف للطهاة والنادلون وغيرهم من الموظفين. وهذا، بدوره له تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي.

٢. **تشجيع الابتكار:** وهو أمر ضروري لخلق فرص العمل المستدام. فغالباً ما يكون رواد الأعمال في طليعة التطورات التكنولوجية ويكونون قادرين على إنشاء منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات المستهلكين. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إنشاء صناعات جديدة، والتي يمكن أن توفر فرص عمل لكثير من الناس.

٣. **تعزيز النمو الاقتصادي:** يمكن لريادة الأعمال أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال إنشاء أعمال وصناعات جديدة. وهذا بدوره يؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة وزيادة في إيرادات الحكومة. على سبيل المثال، أدى صعود صناعة التكنولوجيا إلى إنشاء العديد من الوظائف ذات الأجر المرتفع في بلدان مثل الولايات المتحدة والصين.

٤. **خلق فرص العمل الحر:** يمتلك الأشخاص الذين يُأسسون أعمالهم التجارية حرية العمل بشروطهم الخاصة. ويمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص للأشخاص الذين يجدون صعوبة في العثور على عمل في سوق العمل التقليدي.

٥. إعادة توجيه جزء من العاطلين عن العمل لأسباب تتعلق بهيكل وتركيبة الاقتصاد نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة وهناك طلب متزايد على إنتاجها.

(٤) دور ريادة الاعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لريادة الأعمال دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويطلق على المستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار في المشروعات الريادية "بالمستثمر الملائكي" وذلك لاستثماره في مشروعات تتسم بالمخاطرة العالية وقد يكون هذا الاستثمار في مقابل حقوق الملكية أو الملكية الجزئية للشركة ولعل من أهم سمات المستثمر الأجنبي هو انتقاء المشروعات التي يرغب في تمويلها وذلك بناءً على عدة عوامل وهي:

١. وجود فريق قوي ذو خبرة في القطاع الذي يعمل به المشروع.
٢. وجود سوق مستهدف كبير ومتنامي.
٣. وجود منتج أو خدمة يتم تقديمها بالفعل أو على الأقل نموذج أولي.
٤. حجم الطلب على المنتج أو الخدمة.

ويتضمن تمويل المشروعات الريادية جمع الأموال من خلال الاستثمار الخارجي، وهناك مراحل متعددة لتمويل الشركات الناشئة وهي: سلسلة التمويل الأولي، السلسلة (أ)، السلسلة (ب)، السلسلة (ج)، وما إلى ذلك. ويجب أن تكون الشركات الناشئة واعية بشأن جولات التمويل التي ستمر بها، والتي تعتمد عمومًا على النضج الحالي للشركة وتطورها. وفي هذه الحالة، يتبادل المستثمرون رأس المال مقابل حقوق ملكية - أو ملكية جزئية - للشركة (Preuss., 2023).

ويوضح الشكل التالي متوسط مراحل التمويل للشركات الناشئة بالمليون دولار:

الشكل رقم (٤) مراحل تمويل الشركات الناشئة

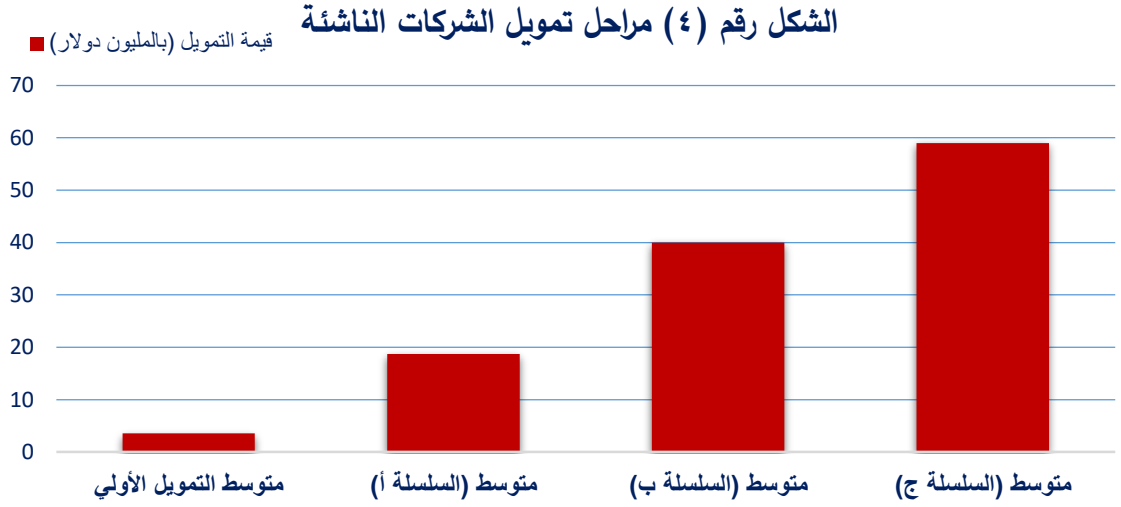

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على (Preuss., 2023)

يعد التمويل الأولي هو أول مرحلة لتمويل الشركة الناشئة. وفي كثير من الأحيان، يأتي التمويل الأولي من المستثمرين الملائكيين والأصدقاء وأفراد الأسرة ومؤسسي الشركة الأصليين. وقد تبحث الشركات الناشئة في مرحلة مبكرة أيضًا عن التمويل من خلال القروض المصرفية، ولكن عادةً ما تكون الاستثمارات الملائكية مفضلة. ويتم استخدام التمويل الأولي لبدء الشركة نفسها، وبالتالي فهو ينطوي على مخاطرة عالية إلى حد ما: فالشركة لم تثبت نفسها بعد في السوق. وهناك العديد من المستثمرين الملائكيين الذين يركزون بشكل خاص على فرص التمويل الأولي لأنه يسمح لهم بشراء جزء من أسهم الشركة عندما تكون الشركة في أدنى تقييم لها.

وتسمى المرحلة التالية من عملية تمويل الشركات الناشئة بالسلسلة (أ). ويحدث هذا عندما تفتح الشركة (عادةً ما تكون في مرحلة ما قبل الإيرادات) الباب لمزيد من الاستثمارات. ويعد التمويل من السلسلة (أ) بشكل عام أكثر أهمية من التمويل الذي يتم الحصول عليه من خلال المستثمرين الملائكيين، حيث يتم عادةً جذب أموال تزيد قيمتها عن ١٠ ملايين دولار. وغالبًا ما يتم الحصول على تمويل السلسلة (أ) للمساعدة في إطلاق الشركات الناشئة. وتقوم الشركة بالإعلان عن نفسها على أنها مفتوحة للمستثمرين من الفئة (أ) وستحتاج إلى تقديم تقييم مناسب. أخيرًا، هناك السلسلة (ب) و(ج) و(د) وما بعد التمويل. وتسعى الشركات التي حققت نجاحًا بالفعل إلى الحصول على التمويل في المرحلة اللاحقة وتحاول زيادة هذا النجاح.

وتعمل كل مرحلة من مراحل عملية تمويل الشركات الناشئة بشكل متشابه للغاية، على الرغم من المراحل المختلفة التي قد تمر بها الشركة. وأثناء عملية تمويل الشركات الناشئة، يجب أن تكون الشركة قادرة على تحديد قيمتها وستحتاج إلى خطط واضحة لكيفية استخدام التمويل. كما أن كل جولة من التمويل ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف حقوق ملكية الشركة (Preuss., 2023).

ويُعد النظام البيئي للشركات الناشئة في مصر جيد إلى حدٍ ما، وقد بدأ في النمو بالفعل في عام ٢٠١٥. وكانت فترة الذروة لإطلاق الشركات الناشئة في ٢٠١٨ و٢٠١٩، بينما تباطأ النشاط إلى حد ما في عام ٢٠٢٠ بسبب تأثير COVID-19، كما حدث في دول أخرى، ويوضح الشكل التالي تطور عدد الشركات التكنولوجية المصرية الناشئة في الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠٢١):

الشكل رقم (٥) تطور عدد الشركات التكنولوجية المصرية الناشئة في الفترة (2009-2021)

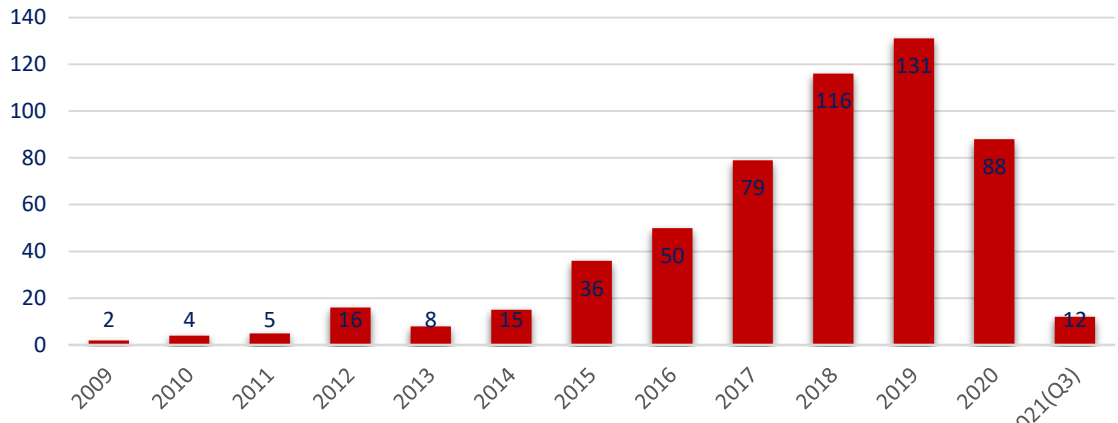

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

(The Egyptian Startup Ecosystem Report 2021, P.9)

ويوضح الشكل السابق زيادة أعداد الشركات التكنولوجية المصرية الناشئة، فقد وصلت إلى ذروتها في عام ٢٠١٩ ومن ثم بدأت أعداد هذه الشركات في الانخفاض من عام ٢٠٢٠، بسبب وباء كورونا وخفض الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، فقد تم جمع ما لا يقل عن ٧,٩١١ مليون دولار أمريكي بواسطة ما لا يقل عن ٣١٨ شركة مصرية ناشئة في مجال التكنولوجيا وذلك عبر ٤٤٧ جولة فردية منذ يناير ٢٠١٥. أيضاً، فإن هذه الأرقام لا توضح الحقيقة الكاملة، حيث سجل النظام البيئي للشركات الناشئة في الدولة معدلات نمو عالية في ذلك الوقت. وارتفع إجمالي عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المصرية الممولة سنويًا إلى ١٣١ شركة في عام ٢٠١٩ من ٣٦ شركه فقط في عام ٢٠١٥، ونموًا يزيد عن ٣٠٠٪. وقد تحقق نمو أقوى في إجمالي التمويل السنوي الذي ضمنته تلك الشركات. ويمثل مبلغ ١٥٦.٣ مليون دولار أمريكي الذي تم جمعه في عام ٢٠٢٠ زيادة بنسبة ١,٧١٦٪ مقارنة بمبلغ ٨,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥.

وقد ارتفع معدل تمويل رأس المال المغامر في مصر في عام ٢٠٢٢ وذلك للعام الخامس على التوالي، فقد ارتفع بنسبة ٣٪ إلى ٥١٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ وذلك مقابل ١٦٠ صفقة. وجاءت مصر في مقدمة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إجمالي عدد الصفقات، في حين جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بـ ١٥٣ صفقة. ومن حيث إجمالي التمويل، جاءت مصر في المركز الثالث، بعد الإمارات بـ ١,١٩ مليار دولار، والسعودية بـ ٩٨٧ مليون دولار. وقد أنهت الشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية معظم صفقات رأس المال المغامر في مصر، فقد شكلت ٢٣٪ من إجمالي الصفقات، بينما احتلت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) المرتبة الثانية بنسبة ١٨٪، في تحول للترتيب على عكس باقي أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد واصلت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) ريادتها لتدفق التمويل في مصر حيث جمعت ٤٢٪ من إجمالي التمويل في عام ٢٠٢٢. واحتلت الشركات الناشئة في مجال النقل والخدمات اللوجستية المرتبة الثالثة في كل من الصفقات والتمويل، حيث استحوذت على حصص بلغت ١١٪ و١٢٪ على التوالي.

وقد تضاعفت عمليات الخروج في سوق رأس المال المغامر في مصر في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ١٧صفقة. ويشير الخروج إلى الوقت الذي تبيع فيه شركة ناشئة حصة جزئية أو كاملة من ملكيتها. ولكن زيادة عدد حالات الخروج ليس بالضرورة أمرًا جيدًا، وفقًا للشركة. "في حين أن التخارج عادة ما يكون علامة على النضج، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت عمليات الخروج التي تحدث في مصر هي نتيجة لأزمة السيولة حيث قد تكون الشركات الناشئة تكافح من أجل التمويل والعثور على مستثمرين جدد" (MAGNiTT, 2023).

(٥) النتائج والتوصيات

أهتم البحث الحالي بدراسة ريادة الأعمال ودورها في التوظف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، من خلال عرض الإطار النظري لريادة الأعمال وتحليل واقع ريادة الأعمال في مصر واستكشاف دور ريادة الأعمال في زيادة معدل التوظف وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تبين أن النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر جيد إلى حدٍ ما وبالرغم من ذلك تتزايد معدلات إنشاء المشروعات الريادية كل عام ويرجع هذا إلى الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع المصري ووجود أكبر عدد من السكان داخل مصر في نطاق المنطقة العربية. بالإضافة إلى أن ريادة الأعمال وخاصةً ريادة الأعمال المدفوعة بالفرص ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وفي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتُعد ريادة الأعمال (المدفوعة بالفرص، والمدفوعة بالضرورة) ذات أهمية كبرى في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات التوظف، وقد تبين انخفاض معدلات البطالة في ذات الفترة التي كانت تتزايد بها إنشاء المشروعات الريادية.

أما بالنسبة لتعليم ريادة الأعمال في مصر فقد تم إهماله في جميع مراحل التعليم المختلفة ولا يوجد إلا بنسبة ضئيلة في بعض الجامعات الأجنبية داخل مصر. ويُعد رأس المال المغامر هو المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الريادية، ويمثل التمويل عبر البنوك عبء على المشروعات الريادية ويزيد من المخاطر المتعلقة باستمرارية هذه المشروعات. وأيضاً تهدد البيروقراطية وزيادة معدلات الضرائب بقاء واستمرار المشروعات الريادية في مصر.

وفي ضوء النتائج السابقة، فإنه يتعين على صانعي السياسات ضرورة تحديد ماهية ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة وأهميتها للمجتمع في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة. والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال نشر الأفكار والمبادرات والتوعية بها وبفوائدها. وأيضاً العمل على تعزيز الابتكار والابداع بالمشروعات الريادية على المستوى المحلي وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير الدعم لرواد الأعمال لتطوير ابتكاراتهم وابداعاتهم. والسعي نحو دمج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية في كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي. بالإضافة إلى زيادة الدعم الحكومي للمشروعات الناشئة والريادية وتوفير منظومة داعمه لهذه المشروعات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- برنوطي، سعاد (٢٠٠٨)، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- خطاب، احمد، ومحمد، حازم (٢٠٢٠)، **فاعلية ريادة الاعمال في تعزيز استراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد ١١، العدد ١
- محمد، حازم حسانين (٢٠٢٢)، **دور ريادة الأعمال في الحد من بطالة الشباب في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة ٢٩، العدد ٨٥ (ص٩٩ : ص١٣١).
- وهيب، مريان، وإبراهيم، امل (٢٠١٠)، **محددات ريادة الاعمال في مصر**، برنامج القضايا الاقتصادية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- المومني، بسمة (٢٠١٧)، **ريادة الأعمال : محرّك لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي**، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، قطر.
- الدغيشم، محمد و محمد، حسين، **مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال**، كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، المنعقد بالرياض ٩ – ١١ سبتمبر ٢٠١٤، المملكة العربية السعودية.
- المري، ياسر (٢٠١٣)، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مهدي، سيف، **متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية**، كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، المنعقد بالرياض ٩ – ١١ سبتمبر ٢٠١٤، المملكة العربية السعودية، ص ص ١٠٥-١٢٠.
- حطاب، هلا (٢٠١٢) ، **تقرير ريادة الأعمال في مصر**، المرصد العالمي لريادة الأعمال، الجامعة البريطانية في مصر، القاهرة، مصر.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وفريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعنيه بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة (٢٠٢٢)، **العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: مبادئ توجيهية لصياغة السياسات**. فيينا
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة القوي العاملة، اعداد مختلفة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

- Acemoglu, D., S. Johnson, and J. Robinson (2004), **Institutions as the Fundamental Cause of Long-run Growth**, Working Paper 10481, Cambridge, MA: NBER.
- Acs, J., Audretsch, D., Braunerhjelm, P., and Carlsson, B., (2004), **The Knowledge Filter and Entrepreneurship in Endogenous Growth**. Discussion Papers. on Entrepreneurship, Growth and Public Policy.
- Acs.Z.J and Audretsch.D.B, **Knowledge Spillover Entrepreneurship**, Handbook of Entrepreneurship Research (Second edition), International Handbook Series on Entrepreneurship, published by Springer Science and Business Media, LLC 2010, Vol. 5, New York, USA.
- Acs.Z.J and Others (2018), **The Global Entrepreneurship Index**, The Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI), Washington, D.C., USA.

- Acs.Z.J and Virgill.N, **Entrepreneurship in Developing Countries**, Handbook of Entrepreneurship Research (Second edition), International Handbook Series on Entrepreneurship, published by Springer Science and Business Media, LLC 2010, Vol. 5, New York, USA.
- Acs.Z.J et al.(2016), **The Global Entrepreneurship and Development Index** 2015, SpringerBriefs in Economics.
- Ademar, Schmitz et al, (2020), "**Innovation and entrepreneurship in the academic setting: a systematic literature review**," International Entrepreneurship and Management Journal, Springer, vol.
- Adly. Amr, (2014**), Reforming the Entrepreneurship Ecosystem in Post-Revolutionary Egypt and Tunisia**, Center on Democracy, Development and the Rule of Law
- Aghion.Ph and Howitt.P. (1992), **A Model of Growth Through Creative Destruction**, Econometrica 60, no. 2: 323-351.
- Audretsch, D. B., and M. Keilbach (2004). **Entrepreneurship Capital and Economic Performance**. *Regional Studies*, 38: Pp.59–949.
- Barringer, B. R. and R. D. Ireland (2008), **Entrepreneurship: Successfully Launching New Ventures**, (2nd ed.) Upper Saddle River, N.J.: Pearson Prentice Hall.
- Bassanini, A., Scarpetta, S., and Hemmings, P., (2001), **Economic Growth: The Role of Policies and Institutions. Panel Data Evidence from OECD Countries**, OECD Economics Department Working Papers.
- Baumol, W. J. (2002), **The Free-Market Innovation Machine: Analyzing the Growth Miracle of Capitalism**. Princeton: Princeton University Press.
- Bob Rijkers et al. (2014), "**All in the Family: State Capture in Tunisia**," World Bank, Policy Research Working Paper 6810.
- Bosma, N., K. Jones, E. Autio, and J. Levie (2008). **Global Entrepreneurship Monitor, 2007 Executive Report**, Babson Park, MA: Babson College, and London: London Business School.
- Braunerhjelm.P. (Working Paper 2010:02), **Entrepreneurship, Innovation and Economic Growth,** Swedish Entrepreneurship Forum.
- Brown.C and Thornton.M. (2013), **How Entrepreneurship Theory Created Economics**, The Quarterly Journal of Austrian Economics, Vol. 16, N°. 4.
- **Business Reforms Pick Up in Middle East and North Africa**, Despite
- Conflict, Says Doing Business Report," World Bank, October 27, 2015.
- Carree, M., van Stel, A., Thurik, R., and Wennekers, S., (2002), **Economic Development and Business Ownership: An Analysis Using Data of 23 OECD Countries in the Period 1976-1996**, Small Business Economics, 19.
- Carree. Martin A and Thurik. A. Roy. (2010), **The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth,** Handbook of Entrepreneurship Research, Part of the

International Handbook Series on Entrepreneurship book series (IHSE), volume 5

- Casson.M, **Entrepreneurship, Business Culture and the Theory of the Firm**, Handbook of Entrepreneurship Research (Second edition), International Handbook Series on Entrepreneurship, published by Springer Science and Business Media, LLC 2010, Vol. 5, New York, USA.
- Covin, J. G. and D. P. Slevin (1991), **A conceptual model of entrepreneurship as firm behavior**, Entrepreneurship theory and practice, fall.
- Deli.F. (2011), **Opportunity and Necessity Entrepreneurship: Local Unemployment and the Small Firm Effect**, Journal of Management Policy and Practice vol. 12(4), pp. 38-57.
- Erik Stam and André van Stel (Nov 2009), **Types of Entrepreneurship and Economic Growth**, united Nation University, UNU-WIDER, Research Paper No. 2009/47.
- F. Dietrich (2015), **Business incubators in the framework of local development**, GIZ, Belgrade.
- F. Dietrich, B. Harley, J. Langbein (2010), **Development GUIDELINES FOR TECHNOLOGY BUSINESS INCUBATORS**, InWEnt – Capacity Building International gGmbH.
- **Friends in High Places: How Cronyism Undermines Growth, Jobs, and Competition**, The Economist, October9, 2014.
- Gabriella Cacciotti and James C. Hayton (August 2014), "**Fear of Failure and Entrepreneurship: A Review and Direction for Future Research**, "Enterprise Research Center, Research Paper no. 24.
- Gad.M.(2011), **The Role of Innovation in Creating the Knowledgebased Economy**, (Master Thesis), faculty of Economics and Political science, Cairo University, Egypt.
- Gartner, W.B. (1989), **Who is an entrepreneur?** Is the wrong question. Entrepreneurship Theory and Practice, *12*, 47-68.
- Geroski, P. A., (1989), **Entry, innovation, and productivity growth**. Review of Economics and Statistics 71: 572-578.
- Gifford.S, **Risk and Uncertainty**, Handbook of Entrepreneurship Research (Second edition), International Handbook Series on Entrepreneurship, published by Springer Science and Business Media, LLC 2010, Vol. 5, New York, USA.
- Global Entrepreneurship Monitor (GEM), **entrepreneurship international report**, 1999-٢٠٢٣.
- Gries, T., and W. Naudé (2008), **Entrepreneurship and Structural Economic Transformation**. Research Paper 2008/62. Helsinki: UNUWIDER.
- Hattab. Hala,(2019), **GEM Egypt report 2019**, British University in Cairo (BUE) and Global Entrepreneurship Monitor (GEM)

- Hisrich Robert D. and Micheal Peters, Entrepreneurship, McGraw-Hill Companies Inc.2002.
- Johan M. Kuhn and other (2015), **Introduction to the project: Employment Effects of Entrepreneurs**, The Rockwool Foundation Research Unit and University press of Southern Denmark, Study Paper No. 99.
- K. Mathernová, F. Le Bail (February 2010), **The Smart Guide to Innovation-Based Incubators (IBI)**, European Union Regional Policy.
- Kathleen Bury (August 2016), **"What's Holding Back Entrepreneurs in the Middle East and North Africa?"** Stanford Social Innovation Review.
- Kritikos.S.A (May 2014), **Entrepreneurs and their impact on jobs and economic growth**. IZA World of Labor.
- Kritikos.S.A (May, 2014), **Entrepreneurs and their impact on jobs and economic growth**. IZA World of Labor.
- Lundine.J (Aug, 2015), **Entrepreneurship and Economic Growth: Evidence from GEM Data,** (Master thesis), school of economic and management, Lund University, Sweden, pp. 7-8.
- Lundine.J (Aug, 2015), **Entrepreneurship and Economic Growth: Evidence from GEM Data,** (Master thesis), school of economic and management, Lund University, Sweden.
- Müller. Sabine, **Entrepreneurship and Regional Development: On the Interplay between Agency and Context,** (PhD thesis), faculty of Business and Social Sciences, Aarhus University, Denmark.
- Naudé.W.(July 2013), **Entrepreneurship and Economic Development: Theory, Evidence and Policy**, IZA World of Labor, Discussion Paper No. 7507.
- Nooteboom, B. (1994), **Innovation and Diffusion in Small Firms: Theory and Evidence**, Small Business Economics, 6: 327–47.
- Nybakk. Erlend, **Innovation and Entrepreneurship in small firms: The influence of entrepreneurial attitudes, external relationships and learning orientation**, (PhD thesis), Department of Economics and Resource Management Norwegian University of Life Sciences, Norway.
- Nyström K., (2007), **The institutions of economic freedom and entrepreneurship**: evidence from panel data, Public Choice (2008)
- Policy Brief 003, 2. (2013), **Entrepreneurship in Egypt: Opportunities, Challenges and Recommendations**, Egypt Network for Integrated Development.
- Rindova and others (Jul. 2009), **Introduction to Special Topic Forum: Entrepreneuring as Emancipation**, the academy of management review, vol.34, No. 3.

- Roberto Rocha (2011), **Financial Access and Stability: A Road Map for the Middle East and North Africa**, with Zsofia Arvai and Subika Farazi(Washington, DC: World Bank).
- Rodrik, D. (2007), **One Economics Many Recipes, Globalization, Institutions, and Economic Growth**, Princeton: Princeton University Press.
- Sangeeta Badal (2010), **Entrepreneurship and Job Creation "Leveraging *the Relationship"***, Gallup, Inc.
- Scott Shane and S. Venkataraman (2000), **THE PROMISE OF ENTREPRENEURSHIP AS A FIELD OF RESEARCH**, Academy of Management Review. Vol.25, No. 1, Pp.217-226.
- Silinevicha. Veronika, (2017), **Entrepreneurship of EcoSystem and Its Transformation, Using the Example of Republic of Egypt**, Advances in Economics and Business, Vol 5, Num 3.
- Stevenson. L, (July, 2017), "**Entrepreneurship and Innovation Centers: Engines for Innovative Ideas**", Financing Opportunities for SME in Egypt Conference, Cairo,
- Tuncel.C.O. (Mar., 2015), **Neo-Schumpeterian Long Wave Theory and Nanotechnology: Assessing the Future of Manufacturing Industry**, Journal of Economics and Development Studies, Vol.3, No.1, pp. 57-81.
- Wennekers, S., van Stel, A., Thurik, R., and Reynolds, P., (2005). **Nascent Entrepreneurship and the Level of Economic Development**, Small Business Economics.
- Wennekers.S. and Thurik. A. Roy. (1999), **Linking Entrepreneurship and Economic Growth**, EIM Small Business Research and Consultancy, The Netherlands and Centre for Advanced Small Business Economics (CASBEC), Erasmus University Rotterdam, The Netherlands.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- Preuss. Matt (2023), **The Ultimate Guide to Startup Funding Stages,** at https://visible.vc/blog/startup-funding-stages/. visited on ١٠-١٠-٢٠٢٤.